نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الامريكية
دراسة في عوامل التأثير الحزبي في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية

أ.م.د. احمد غالب محي الشلاه(*)

المقدمة

مع تطور النظام الحزبي الامريكي وجد قائماً على الثنائية الحزبية كجزء من الارث التاريخي الذي تأسس على يد الفيدراليين انصار هاملتون والديمقراطيين– الجمهوريين انصار جيفرسون، وبقي كذلك حتى يومنا هذا، وفي كل محطة من محطات التطور هنالك مواضيع للاختلاف تمنح احد الحزبين قوة جماهيرية واسعة، بينما يمر الاخر بمرحلة من الضعف والوهن،وبهذا يشكل الحزبان الجمهوري والديمقراطي، في الولايات المتحدة الامريكية قطبي الثنائية رغم انهما يتشابهان كثيراً في برامجهما السياسية والكثير من المبادئ، الا ان تأثيرهما على مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية تختلف اذ يشكل الهدف من الوصول الى السلطة محور التأثير والتأثر.

اهمية البحث:تنبع اهمية البحث من بيان التأثير الحزبي للحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي)، على مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية لترسيخ النظام الحزبي الثنائي في ظل نظام الاغلبيةالمتبع في الانتخابات الامريكية.

(*)كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

إشكالية البحث: ان العلاقة بين الحزبين الرئيسين ومؤسسات النظام علاقة مصلحية متبادلة، فما تقوم به المؤسسات من دعم لمرشحي احد الاحزاب بالتالي سيعود عليها بمصالح اكبر.

فرضية البحث:يقوم البحث على افتراض ان التأثير على مؤسسات الدولة من قبل الحزبين الرئيسين يعزز من بقاء الثنائية الحزبية، ومنها يحاول كل حزب الوصول الى السلطة ويتخذ الخاسر منهما جبهة المعارضة.

منهجية البحث:اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي عن طريق تناول النظام الحزبي الامريكي ومدخلاته ومخرجاته، والعوامل المؤثرة في تكوينه.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان تأثير النظام الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية، على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، اذ تعد العلاقة بين النظام الحزبي وتلك المؤسسات علاقة مستترة وغير ظاهرة ولا يمكن تتبعها الا من خلال دراسة شاملة للنظام الحزبي الامريكي وكيفية وصول مرشحي الاحزاب السياسية الى السلطة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث مطالب، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تضمن المطلب الاول مدخل للنظام الحزبي الامريكي والعوامل المؤثرة في ايجاده، وجاء المطلب الثاني اثر البنية التنظيمية للنظام الحزبي الامريكي وانعكاسه على اداء مؤسسات النظام السياسي وظيفياً،اما المطلب الثالث فبحث في الثنائية الحزبية ومؤسسات صنع القرار غير الرسمية.

المبحث الاول: مدخل للنظام الحزبي الامريكي والعوامل المؤثرة في ايجاده

لم تعرف الامة الامريكية منذ نشأتها الظاهرة الحزبية، ولم يذكر الدستور الامريكي الاحزاب، بل ان انتخاب اول رئيس وكونغرس على وفق الدستور لم يكن معتمداً على اسس حزبية[1]،ومرد ذلك ان واضعي الدستور من الاباء المؤسسون لم يكونوا يحبذوا الاحزاب[2]، اذ عدوها فئات انانية تنشد استخدام السلطة متجاهلة المصالح المشروعة، كما كان النظر الى الاحزاب، يمثل نقطة خلاف في وقت كانت فيه الامة الامريكية احوج ما تكون الى الوحدة[3]، وهذا ما افصحت عنه كتاباتهم حول

الدستور الجديد، فقد اوضح جيمس ماديسون في الاوراق الفيدرالية، وجهة نظره السلبية للأحزاب والاصرار على وضعها في الدستور تحت الرقابة، داعياً الى تصميم الدستور بطريقة يبقيها تحت الرقابة وتأسيس ما وصفه ماديسون (دستور ضد الاحزاب) [4]، وهكذا كانت فلسفة فصل السلطات احدى السبل التي اراد من ورائها الاباء المؤسسون منع ظهور الاحزاب او تحجيم دورها، لا بل ان واحدة من الافكار التي تضمنتها الاوراق الفيدرالية، افترضت ان النظام الفيدرالي من شأنه منع التأثيرات الحزبية من السيطرة على الحكومة[5]، اما جون آدامز فقد عبر عن خشيته مما عده الشر السياسي الاعظم من تنافس الاحزاب، بينما حذر جورج واشنطن من التأثير القاتل للأحزاب ووصفها بانها عدو الناس الاسؤ، ففي خطبته الشهيرة بمناسبة انتهاء مدة رئاسته حذر واشنطن الامريكيين مما اسماه التأثير القاتل لروح الحزب[6]، ورغم كل ذلك لم يتم تحريم عمل الاحزاب، فما من رئيس امريكي منذ عام 1800 وحتى الان الا واتى من الاحزاب، كما يتبين ان الاحزاب منذ السابق وحتى الان قائمة على الثنائية، حيث التنافس بين الحزب الفيدرالي والحزب الديمقراطي–الجمهوري، او التنافس بين حزب الاحرار والحزب الديمقراطي، ثم تطور الى التنافس بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي اللذان استطاعوا السيطرة على السلطة وتوجيهها لخدمة مصالحهم باستغلال ازمات الامة الامريكية[7].

وبصرف النظر عما قيل بشأن الاحزاب السياسية، فالثابت ان الاحزاب عبر تطورها التاريخي، انتعشت وادت دوراً في النظام السياسي الامريكي، واليوم تبدو واسعة في تأثيرها، وهذا يعني ان الجهود التي بذلت في شأن منع تشكيل الاحزاب السياسية فشلت[8]،والمفارقة هي ان الاباء المؤسسين الذين حرصوا من خلال نصوص الدستور الفيدرالي على بناء حكومة قوية ومستقرة والنأي بها عن تأثير الاحزاب، كانوا هم انفسهم المؤسسين بقصد او غير قصد للنظام الحزبي، وذلك عندما التفت الحشود في الكونغرس والحكومة حول كل من الكسندر هاميلتون من جهة وجيمس ماديسون وتوماس جيفرسون من جهة اخرى في المدة الاخيرة من ولاية جورج واشنطن[9]، اذ يطلق بعض الكتاب الامريكيين على الجماعتين التي افرزها الجدل على الدستور

الجديد (الفيدراليين) و(الجمهوريين)[10]، بوصفها احزاب سياسية لسبب بسيط كونهاهي نفسها التي تطورت فيما بعد وصادفت التنظيم وتطورت ليتشكل الحزبين الديمقراطي والجمهوري اللذان هيمنا ولا يزالا على الساحة السياسية للولايات المتحدة الامريكية اليوم[11]، واستناداً الى ذلك يمكن القول بانه بدأ النظام الحزبي في الولايات المتحدة عام 1796، عندما ظهر تكتلان في الكونغرس هما الاتحاديون (الفيدراليون) بزعامة هاميلتون و(الجمهوريون) بزعامة جيفرسون، ومنذ ذلك التاريخ جربت الولايات المتحدة الامريكية خمسة انظمة حزبية حتى يومنا هذا[12]:

1. النظام الحزبي الاول: الذي شهد فترة حكم الحزب الواحد، من عام 1796 تاريخ ظهور الاحزاب السياسية، حتى عام 1815 باختفاء الحزب الفدرالي الذي كان منافساً للجيفرسونيين الجمهوريين.
2. النظام الحزبي الثاني: بدءً من عام 1828، الذي شهد انشقاق الجيفرسونيين[13]، الى الديمقراطيين والجمهوريين، والمنافسة بين الديمقراطيين انصار جاكسون، وبين الجمهوريين القوميين، ثم استمر من عام 1832 عندما حشد جاكسون الجماهير، وانتخب لمدة رئاسية ثانية واخذ يبشر بنظام حزبي ثاني، عندما دخل الاحرار المنافسة مع الديمقراطيين حتى عام 1860.
3. النظام الحزبي الثالث: بدأ عام 1860 باستبدال حزب الاحرار (Whigs) بالحزب الجمهوري بأغلبية جديدة، والذي استمر حتى عام 1896.
4. النظام الحزبي الرابع: بدأ عام 1896 في مرحلة الكساد الاقتصادي، وفيها تمكن (ماكنللي) من هزيمة (براين)، ليبقى الجمهوريين اغلبية على الديمقراطيين حتى عام 1932.
5. النظام الحزبي الخامس: بدأ عام 1932 في مرحلة الكساد الكبير، وفيها تمكن الديمقراطيين وانصار (فرانكلين روزفلت) من الحصول على الاغلبية في الكونغرس على الجمهوريين، مستهلاً بذلك النظام الحزبي الخامس.

وعند تلمس تطور الانظمة الحزبية في الولايات المتحدة يتبين الاتي[14]:

اولاً: ان الاحزاب الامريكية تطورت بعد نشأة الامة ونمت لتصبح قوية جداً في نهاية القرن العشرين، ما لبثت ان مرت بفترة من الوهن ثم عاد دورها من جديد ليستمر تأثيرها حتى الان.

ثانياً: ثمة مدد استقرار في النظام الحزبي الامريكي تمثلها هيمنة حزب واحد على السياسات الامريكية، وعلى نتائج الانتخابات الخاصة بمؤسسة الرئاسة او الكونغرس، دون ان يعني ذلك عدم وجود مدد تحول وعدم استقرار اتسمت بعدم هيمنة اي من الحزبين بشكل كامل على الرئاسة او الكونغرس، عندها اصبحت الحكومة منقسمة بين الحزبين، اي الرئاسة من نصيب حزب، والاغلبية في الكونغرس من نصيب حزب اخر، اذ يسيطر احد الحزبين على احد مجلسي الكونغرس (مجلس الشيوخ، او مجلس النواب)، الامر الذي يعرف بالقاموس السياسي الامريكي بالحكومة المنقسمة، وفي مدد التحول وعدم الاستقرار المشار اليها تحول ولاء الناخبين من حزب الى اخر، مقترناً بأزمات مر بها النظام السياسي الامريكي، تلك الازمات افرزت قضايا صعبة، عندها يقدم الحزب المعارض حلولاً ناجعة تدفع الناخبين الى تحويل دعمهم من الحزب الموجود في السلطة، الذي اخفق في نظر داعميه في مواجهة الازمة بحلول واقعية الى الحزب الاخر، هذا التحول يعرف بالأدبيات السياسية الامريكية بـ (اعادة الاصطفاف الحزبي)[15]، التي تفصح عن استبدال حزب الاغلبية بحزب الاقلية[16]، وقد شهد النظام الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية خمساً من حالات اعادة الاصطفاف تلك، وكل نهاية اعادة اصطفاف تؤشر نهاية لنظام حزبي وبداية نظام حزبي جديد وكما يوضحها الجدول رقم(1)[17]:

جدول رقم (1) يوضح حالات اعادة الاصطفاف[18]

اعادة الاصطفاف	النظام الحزبي
1800	هيمنة الديمقراطيون – الجمهوريون (حزب جيفرسون)
1828	هيمنة الحزب الديمقراطي بقيادة اندرو جاكسون
1860	ظهور الحزب الجمهوري المنتصر في الحرب الاهلية خالقاً تنافس متوازن بين الديمقراطيين والجمهوريين
1896	هيمنة الحزب الجمهوري

1932	انتج العهد الجديد لروزفلت عصراً غير مسبوق تمثل بهيمنة الديمقراطيين، وبداية المنافسة مع الجمهوريين.

وثمة عامل مؤسساتي اخر مهم يدعم استقرار ورسوخ نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الا وهو القوانين الانتخابية، اذ انها تكتب من جانب الديمقراطيين والجمهوريين، الذين يحتلون العناوين البارزة في المناصب السياسية في الولايات، كالمجالس التشريعية، ومناصب الحكام، لذا فهم يضعون النظام الانتخابي الذي يخدم مصالحهم، وهذا بالحقيقة يفسر ان القوانين الانتخابية في اكثر الولايات في الوقت الذي تجعل من وصول مرشحي الحزبين الرئيسين الى صناديق الاقتراع تلقائياً؛ فإنها تجعل من الصعب بل من المستحيل لمرشحي الاحزاب الثالثة من الوصول اليها، اذ تضع قوانين الانتخابات الكثير من العقبات في طريق مرشح الحزب الثالث او المستقل من الوصول القانوني الى صناديق الاقتراع[19]،ليس ذلك فحسب بل ان هناك عنصراً اخراً وهو ان قوانين الانتخاب هي في الاساس مسؤولية الولايات نفسها، اذ ان الاعضاء في المجالس التشريعية في الولايات والبالغ اجمالي عددهم (7500) عضو في انحاء البلاد هم اما من الجمهورين او الديمقراطيين، وليس ثمة حافز لدى هؤلاء الاعضاء يدفعهم لإقرار اجراءات انتخابية من شأنها تسهيل عملية تحدي الاحزاب الصغيرة للحزبين الكبيرين[20].

كما ان الترشيح الى الكونغرس لا يقل صعوبة وتعقيداً في الاجراءات المتخذة لتقليل فرص الحزب الثالث في الوصول، فمثلاً في ولاية نيويورك تطلب قوانين الانتخاب من مرشحي الحزبين ان يحصلوا على (1250) من التواقيع الصحيحة ضمن الدائرة الانتخابية للكونغرس، في حين تطلب من مرشح الحزب الثالث الحصول على (3500) توقيع[21].

اضافة الى ما سبق فان قدرة الحزبين الكبيرين على جمع الاموال لتمويل حملاتهم الانتخابية تكون اكبر مقارنة مع غيرها من الاحزاب ففي الوقت الذي يمكن لمرشحي الحزبين الكبيرين من جمع مئات الملايين من الدولارات فضلاً عن تلقيهم (15) مليون دولار من التمويل الفيدرالي فان مرشحي الاحزاب الاخرى لا يحصلون على شيء مالم

تحصل احزابهم على 5% من الاصوات في الانتخابات الاخيرة[22]، عليه بقي الحزبان محتكرين للسلطة سواء لمنصب الرئيس او في الكونغرس بشقيه مجلس الشيوخ و مجلس النواب ويوضح الجدول رقم (2) التناوب على الاغلبية في مجلس الشيوخ الامريكي منذ عام 1857 حتى عام 2019، بينما يوضح الجدول رقم (3) التناوب على الاغلبية في مجلس النواب الامريكي لنفس الفترة.

جدول رقم (2) التناوب على الاغلبية في مجلس الشيوخ الامريكي[23]

الحزب الديمقراطي	الحزب الجمهوري	الحزب الديمقراطي	الحزب الجمهوري
1859 –1857	1863–1861	1967–1965	1911–1909
1861 –1859	1865 –1863	1969–1967	1913–1911
1881–1879	1867 –1865	1971–1969	1921–1919
1883–1881[24]	1869–1867	1973–1971	1923–1921
1895–1893	1871 –1869	1975–1973	1925–1923
1915–1913	1873–1871	1977–1975	1927–1925
1917–1915	1875–1873	1979–1977	1929–1927
1919–1917	1877–1875	1981–1979	1931–1929
1935–1933	1879 –1877	1989–1987	1933–1931
1937–1935	1883–1881	1991–1989	1949–1947
1939–1937	1885–1883	1993–1991	1955–1953
1941–1939	1887–1885	1995–1993	1983–1981
1943–1941	1889–1887	2002–2001[25]	1985–1983
1945–1943	1891–1889	2009–2007	1987–1985
1947–1945	1893–1891	2011–2009	1997–1995
1951–1949	1897–1895	2013–2011	1999–1997
1953–1951	1899–1897	2015–2013	2001–1999
1957–1955	1901–1899	عدد دورات الاغلبية للحزب الديمقراطي 41 دورة عدد دورات الاغلبية للحزب الجمهوري 45 دورة للفترة 2019–1857	2003–2001[26]
1959 –1957	1903–1901		2005–2003
1961–1959	1905–1903		2007–2005
1963–1961	1907–1905		2017–2015
1965–1963	1909–1907		2019–2017

جدول رقم (3) التناوب على الاغلبية في مجلس النواب الامريكي[27]

الحزب الديمقراطي	الحزب الجمهوري	الحزب الديمقراطي	الحزب الجمهوري
1857–1859	1859–1861	1955–1957	1925–1927
1875–1877	1861–1863	1957–1959	1927–1929
1877–1879	1863–1865	1959–1961	1929–1931
1879–1881	1865–1867	1961–1963	1931–1933
1883–1885	1867–1869	1963–1965	1947–1949
1885–1887	1869–1871	1965–1967	1953–1955
1887–1889	1871–1873	1967–1969	1993–1995
1891–1893	1873–1875	1969–1971	1995–1997
1893–1895	1881–1883	1971–1973	1997–1999
1911–1913	1889–1897	1973–1975	1999–2001
1913–1915	1897–1899	1975–1977	2001–2003
1915–1917	1899–1901	1977–1979	2003–2005
1933 –1935	1901–1903	1979–1981	2005–2007
1935–1937	1903–1905	1981–1983	2011–2013
1937–1939	1905–1907	1983–1985	2013–2015
1939–1941	1907–1909	1985–1987	2015–2017
1941–1943	1909–1911	1987–1989	2017–2019
1943–1945	1917–1919	1989–1991	عدد دورات الاغلبية للحزب الديمقراطي 42 دورة عدد دورات الاغلبية للحزب الجمهوري 39 دورة للفترة 1857–2019
1945–1947	1919–1921	1991–1993	
1949–1951	1921–1923	2007–2009	
1951–1953	1923–1925	2009–2011	

المبحث الثاني: اثر البنية التنظيمية للنظام الحزبي الامريكي وانعكاسه على اداء مؤسسات النظام السياسي وظيفياً

ان البنية التنظيمية للأحزاب الامريكية تأخذ شكل الهرم اذ تنساب الاوامر من القيادة في القمة (على المستوى القومي) الى الاعضاء في القاعدة على المستويات المحلية، وفي قمة الهرم التنظيمي يتربع المؤتمر القومي للحزب وهو المكون الاول لمنظمة الحزب على المستوى القومي لكلا الحزبين (الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري)، ويعقد المؤتمر كل اربع سنوات وتتركز فيه السلطة العليا، اذ يضم الاف المندوبين من الولايات والاقاليم الامريكية، ويتولى المؤتمر مهمتين هي ترشيح الرئيس ونائب الرئيس، فضلاً عن تبني البرنامج الحزبي الذي يضع خارطة الطريق لقيادة الحزب للأربع سنوات القادمة، فضلاً عن توليه مهام متعلقة باختيار مسؤولي الحزب وتبني القواعد المسيرة لأعمال الحزب[28].

وكما هو معروف دستورياً لا ينتخب الشعب الرئيس الامريكي (المرشح من قبل الحزب) مباشرة، بل يعطى لكل ولاية عدد محدد من الاصوات تسمى الهيئة الانتخابية او المجمع الانتخابي، مساوية لعدد المقاعد التي تشغلها الولاية في مجلسي الكونغرس، ويكون المرشحون لهذه الهيئة، مرشحين من قبل احزابهم، متنافسين على اجمالي اصوات الناخبين في كل ولاية، وتحدد طريقة التصويت او الانتخاب بحسب تشريعات مجالس الولايات، إلا ان الاتفاق تم على ذهاب اصوات الناخبين كافة في الولاية لصالح مرشحي الحزب في الهيئة الانتخابية الذي يحصل على الاغلبية، وهذا ما يسمى بالمرحلة الثانية، التي تجري في اول ثلاثاء في شهر تشرين الثاني من عام الانتخابات الرئاسية[29].

بمعنى أخر ان الحزب الفائز بأصوات اغلبية ناخبي الولاية تذهب اصوات هيئة الانتخاب الرئاسية كافة فيها لصالح مرشحيه، والفائز بالانتخابات الرئاسية هو الذي يحصل على ما لا يقل عن 270 صوتا من اصوات هيئة الانتخاب الرئاسية[30].

واجمالاً فأن خطوات عملية الترشيح والانتخاب يمكن تلخيصها بالآتي[31]:

1. تجتمع اللجان القومية للأحزاب في شهر كانون الثاني من عام الانتخابات الرئاسية للتخطيط لعقد مؤتمر الحزب القومي.

2. تختار كل ولاية مندوبيها لدى المؤتمرات القومية بين شباط واذار من عام الانتخابات الرئاسية، اذ يسمي كل حزب هيئته الانتخابية على مستوى الولاية مساوياً لعدد مقاعد الولاية في مجلس الكونغرس.
3. في صيف حزيران/ تموز تعقد المؤتمرات القومية لاختيار مرشح الحزب الى الرئاسة ونائبه والبرنامج الانتخابي.
4. في تشرين الثاني: يختار كل حزب في الولايات قائمة مرشحي الرئاسة (الهيئة الانتخابية الرئاسية)على مستوى الولاية، ويصوت الشعب الامريكي لهيئات الانتخاب في اول ثلاثاء من شهر تشرين الثاني، والحزب/ القائمة الفائزة تحصل على الاصوات جميعها، والخاسر لا يحصل على أي شيء في الولاية؛ ولذلك تعرف النتيجة بشكل مبكر في الانتخابات الرئاسية.
5. في منتصف كانون الاول تجتمع هيئات الانتخاب الفائزة في كل ولاية ويصوتون بشكل رسمي لصالح الرئيس ونائبه، وترسل الهيئات الانتخابية ترشيحاتها الى الكونغرس.
6. تفتح الترشيحات في مجلس الشيوخ (ممثلي الولايات) ويجري احصاء الاصوات في 6 كانون الثاني ويعلن الفائز.
7. تتم مبايعة الرئيس الجديد ونائبه في 12 كانون الثاني، ويتقلد الفائز منصب الرئاسة في 20 كانون الثاني.

اولاً: نظام الثنائية الحزبية ومؤسسة الرئاسة

تعد مؤسسة الرئاسة، اهم معالم النظام السياسي الأمريكي، فبموجب هذا النظام يمتلك رئيس السلطة التنفيذية أرجحية في النص الدستوري،فضلاً عن الواقع العملي[32]، ولهذا يطمح كل من الحزبين الرئيسين الوصول الى السلطة التنفيذية عن طريق فوز مرشحهم ووصوله لمؤسسة الرئاسة، فالرئيس لا يصل بالسهولة المتوقعة الى منصبه، وانما هنالك عدة خطوات تبدأ بحصول مرشح معين على ترشيح حزبه، وترشيح الحزب يبدأ من اصغر الوحدات المحلية في كل ولاية، ولكي يصعد اسم المرشح الى مستوى الولاية فان اموالاً طائلة تنفق، ثم يصعد الاسم من ولاية الى ولاية اخرى والى

ولاية ثالثة حتى الولاية الخمسين، ثم الى المؤتمر القومي للحزب على مستوى الدولة الاتحادية،وكل ذلك لمجرد فوز اسم بترشيح حزبه[33].

ان الحديث عن السلطة التنفيذية يعني في واقع الأمر الحديث عن مؤسسة الرئاسة الأمريكية، لكون الرئيس الأمريكي له دور رئيس في هذه المؤسسة طبقاً لما يخوله الدستور، كما ان السلطات الأساسية والأدوار المهمة للرئيس لا تقتصر على أمور السلطة التنفيذية،بل ان له أدوار أخرى مهمة في مجال السلطة التشريعية والسلطة القضائية[34]، اذ يحدد الدستور الأمريكي سلطات الرئيس بشكلين من أشكال العمل التشريعي،هما حق التوصية بإجراءات للكونغرس بالشكل الذي يراه مناسباً، وسلطة استخدام الفيتو ضد مشاريع القوانين، فضلاً عن سلطة الرئيس التي يتقاسمها مع مجلس الشيوخ في إبرام المعاهدات، وإمكانيته استدعائه للمجلسين أو أي منهما إلى جلسات غير اعتيادية، اما فيما يخص دور الرئيس في مجال السلطة القضائية، فيتوضح أساساً في تعيين القضاة الفيدراليين بما فيهم أعضاء المحكمة العليا[35].

ان الرئيس الامريكي لا يستمد قوته من الحزب لكونه رئيس حزب الاغلبية على الرغم مما تمنحه هذه الخاصية من الامتيازات، بل قوته مستمدة من طريقة انتخابه، فهو منتخب من الشعب ومن اجل برنامج سياسي معين مطالب بتنفيذه، فهو يقف على قدم المساواة مع الكونغرس في هذا المجال، واضافة الى ما سبق تعطي شخصية الرئيس وكذلك الازمات الخطيرة مصادر فعلية تسهم في زيادة نفوذه وسلطته[36].

وبما ان الرئيس يعد زعيماً للحزب الذي رشحه للانتخابات الرئاسية، فلا شك ان ذلك يعد عاملاً مؤثراً على اتجاهات الكونغرس عن طريق اتجاه اعضاء حزب الرئيس من اعضاء الكونغرس بصفة عامة الى الميل نحو تأييد سياسة الرئيس وان كان ذلك لا يعد ضامناً للتأييد الشامل الدائم من جانب اعضاء حزب الرئيس لهذه السياسة[37]، ويحرص الرؤساء على تقوية هذا العامل بصفة دائمة عن طريق الاتصال بأعضاء حزبهم من اعضاء الكونغرس وبخاصة القيادات البارزة منهم واطلاعهم على مقترحاتهم واتجاهاتهم التشريعية وحثهم على تأييدها ويدفعونهم الى ذلك عن طريق ابداء تأييدهم

لإعادة انتخابهم في الانتخابات التالية للكونغرس عن طريق الاسهام في حملاتهم الانتخابية وتأييدهم في داخل اجهزة الحزب لحصولهم على ترشيحه وعلى العكس فان الرئيس قد يهدد او يستخدم بالفعل الاسلوب المعروف (التطهير الحزبي) ضد كل من يعارض مشروعاته من اعضاء حزبه، وذلك عن طريق القاء ثقله ومكانته الادبية العالية الى جانب خصوم هؤلاء الاعضاء من ذات الحزب في الانتخابات التمهيدية الخاصة بالترشيح لعضوية الكونغرس، ولكن الواقع انه من النادر ان يستخدم الرؤساء هذا الاسلوب نظرا لمساسه بمكانتهم القومية والحزبية خاصة في الاحوال التي يفشل فيها جهد الرئيس الموجه ضد زميله في الحزب بإصرار الشعب على تأييد هذا العضو ضد ارادة الرئيس، خاصة وان معارضة العضو للرئيس تكون في غالب الامر لدفاعه عن مصالح لأبناء دائرته الانتخابية[38].

ان تأثير الاحزاب السياسية الامريكية ليست على درجة واحدة بالنسبة لجميع الرؤساء الامريكان على الرغم من اعتبار الرئيس هو زعيم حزبه في الكونغرس، والواقع انه كلما كان الفضل الاكبر لفوز الرئيس في الانتخابات الرئاسية يعود لشخصية الرئيس المرشح وتأثيره في الراي العام كلما قل تأثير الحزب فيه، فالرئيس القوي هو الذي يملك قوة الاقناع، كما ان شخصية الرئيس القيادية لا تعتمد على قوة القوانين وحسب بل على دعم الراي العام ايضاً وتأييده لسياسته، اذ يشير فرانكلين روزفلت الى ان الرئاسة ليست مجرد مكتب اداري (بل انها المكان البارز للقيادة) ولهذا نجد ان الرؤساء الامريكان لا يعدون انفسهم ممثلين لحزبهم فحسب، بل ممثلين للامة باسرها[39]، اما مدى خضوع الرئيس لحزبه فانه يتوقف على رغبته في تجديد انتخابه، فاذا كانت الرغبة قائمة، فعلى الرئيس بذل قصارى جهده لإرضاء حزبه بالخضوع لإدارته واسناد المناصب المهمة لزعماء حزبه، وعلى خلاف ذلك اذا كان الرئيس زاهداً بالرئاسة فانه يعمل على تقريب الحزبين، ويتصرف حسب حكمته وخبرته الشخصية دون ان يتقيد بحزبه[40]، ويحصل ان يكون الرئيس من غير حزب الاغلبية في الكونغرس وهي حالة قد تحصل بسبب التنظيم الدستوري في النظام السياسي الامريكي فالرئيس منتخب لمدة اربع سنوات واعضاء الكونغرس من النواب منتخبين لمدة عامين

والشيوخ لمدة 6 اعوام، هذا التفاوت الحاصل يؤدي الى نوعين من المراحل في تطبيق الدستور، المرحلة الاولى، مرحلة التعاون النسبي بين السلطات وتلك عندما يكون الرئيس ينتمي الى حزب الاغلبية في الكونغرس، والمرحلة الثانية، مرحلة الفصل بين السلطات وذلك عندما يكون الرئيس من غير حزب الاغلبية في الكونغرس وهذا الامر يقود الى عرقلة التشريعات التي قد يرتأيها الرئيس في هذه المرحلة[41].

ثانياً: نظام الثنائية الحزبية ومؤسسة الكونغرس

الكونغرس هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الاميركية، وترجع تسميته الى مؤتمر (فيلادلفيا) عام 1787 الذي اطلق عليه الكونغرس الاول[42]، ويتكون الكونغرس من مجلسين هما مجلس النواب الذي يمثل الشعب الاميركي، والمجلس الثاني هو مجلس الشيوخ وهو يمثل الولايات الداخلة ضمن الاتحاد الامريكي[43].

1.مجلس النواب: يتألف من 435 عضواً منتخبين لمدة سنتين على اساس نائب واحد لكل 460 الف ناخب، والعدد الاول هو ثابت اي ان عدد النواب يجب ان لا يزيدوا عن 435، اما العدد الثاني فهو متغير اي ان يكون موزع على الولايات بنسبة عدد سكانها، ومن هنا يتطلب احصاء يجري كل عشر سنوات لإعادة النظر في نصيب كل ولاية من عدد النواب[44]، فيتم انتخاب اعضاء المجلس المذكور على اساس عدد السكان الا ان الدستور اشترط ان يفوز من كل ولاية نائب واحد على الاقل، ومدة نيابة المجلس سنتنان[45]،وللمجلس رئيس وسكرتير منتخبين لمدة سنتين، ويتولى رئيس مجلس النواب رئاسة الجمهورية عند غياب رئيس الجمهورية ونائبه معاً، وينتخب المجلس في اول اجتماع له اللجان الدائمة وعددها عشرون لجنة، وتتألف كل لجنة من عدد يتراوح بين خمسة عشر الى سبعة وعشرين عضواً، ومن حق كل عضو من اعضاء المجلس الدخول في لجنة واحدة في الاقل ولجنتين على الاكثر[46]، ويجوز للمجلس ان يكون لجاناً مؤقتة لأمور خاصة، منها اللجان التي تؤلف احياناً لتقصي الحقائق او التحقيق في موضوع معين[47].

2.مجلس الشيوخ: يتألف مجلس الشيوخ من 100 عضو منتخبين على اساس الولايات المتحدة بحيث ينتخب عضوان من كل ولايةعلى اساس تمثيل الولايات بالتساوي بغض النظر عن حجمها او عدد سكانها[48]، فعلى سبيل المثال تتشابه ولاية نيويورك التي يقرب عدد سكانها من 25 مليون نسمة في التمثيل مع ولاية الاسكا التي لايزيد عدد سكانها على 250 الف نسمة، وهذا التمثيل المتساوي للولايات يضمن نوعاً من الذاتية والتميز، ومدة مجلس الشيوخ ست سنوات على ان يجدد انتخاب ثلث الاعضاء في كل سنتين، ويجدد من تنتهي عضويتهم بعد مرور كل سنتين عن طريق القرعة[49]، ويتولى رئاسة المجلس نائب رئيس الجمهورية، ومع ذلك ينتخب هذا المجلس نائباً للرئيس عند غيابه يسمى الرئيس المؤقت وهو شيخ وعضو في حزب الاغلبية، وينتخب المجلس من بين اعضائه خمس عشرة لجنة دائمية، ويتراوح عدد اعضاء اللجان بين ثلاثة عشر الى سبعة عشر عضواً، وعادة يشترك كل عضو من اعضاء مجلس الشيوخ في لجنتين او ثلاث او اربع بما في ذلك اللجان الخاصة[50].

اما مسؤولية تنظيم الكونغرس فيضطلع بها حزب الاغلبية، وهنا تظهر اهمية النظام الانتخابي القائم على الاغلبية المطلقة من الاصوات في دوائر يمثلها عضو واحد، والنزوع نحو الثنائية الحزبية، ففي كل هيئات الكونغرس الحديثة، يجد حزب واحد نفسه في الاغلبية، ومن ثم في مكانة تمكنه من ان يمضي على هواه ويسير كيفما يريد[51]. وتؤدي الأحزاب السياسية دوراً كبيراً في صياغة القرارات المهمة التي تقر داخل الكونغرس والتي تمر من خلال الانتخابات التشريعية في الولايات المتحدة بعمليتين هما: المرحلة الأولى وتتضمن اختيار المرشحين من أحزابهم، والمرحلة الأخرى تتضمن كفاح الحزبين للفوز بالانتخابات، وكثيراً ما تفوق أولى هاتين المرحلتين الأخرى بالنظر لوجود مناطق انتخابية عديدة يكون فيها تفوق أحد الحزبين كبيراً بحيث تصبح تلك المناطق شبه مغلقة لذلك الحزب، بالإضافة إلى التأثير الشخصي للنواب على الناخبين، إذ تفضل الأحزاب ترشيح من هو أكثر من غيره من الراغبين تأثيراً في الناخبين[52]، واختيار المرشحين يتم عن طريق الانتخابات الأولية التي تجري على مرحلتين:المرحلة الأولى (الانتخابات الأولية المفتوحة أو العلنية)، وتسمى المرحلة

الأخرى بـ(الانتخابات المغلقة أو السرية) ففي المرحلة الأولى يكون على كل ناخب تسجيل اسمه في مركزه الانتخابي بأنه من ناخبي الحزب الجمهوري أو من ناخبي الحزب الديمقراطي، أما في المرحلة الأخرى فيرسل لكل ناخب بطاقتين أحداهما تتضمن أسماء مرشحي الحزب الجمهوري والأخرى تتضمن أسماء مرشحي الحزب الديمقراطي ثم يطلب من الناخب أن يضع علامة على قائمة مرشحي الحزب الذي اختاره،وإعادة إحدى البطاقتين فقط بعد أن يؤشر أمام اسم كل مرشح يفضله لكل منصب انتخابي [53]، وتبدو أهمية الأحزاب السياسية الأمريكية في عملية الترشيح للهيئات التشريعية ورئاسة الجمهورية واضحة من خلال موازنة موقف المرشحين الذين لا ينتمون إلى أحزاب، بموقف مرشحي الأحزاب، فهؤلاء المرشحون (مرشحو الأحزاب) مسيطرون سيطرة تامة في معاركهم الانتخابية بفضل الدعم المالي أو الدعاية التي تقف من ورائها الأحزاب بأجهزتها وإمكانياتها الضخمة، ناهيك عن العدد الضخم من المؤيدين للحزب الذي ينتمي إليه كل مرشح حزبي، حتى أصبح من الصعوبة أن يفكر الفرد مجرد التفكير في خوض الانتخابات مستقلاً[54].

ولا يقتصر تأثير الاحزاب في الكونغرس على الفوز بالمناصب الرسمية في كل من المجلسين ونيل عضوية اللجان الدائمية التي تتشكل فيها[55]، وانما يذهب الى ابعد من ذلك اذ ان لكل من الحزبين في مجلس النواب منظمات حزبية قوية تستطيع من خلالها السيطرة على عملية التشريع؛ وذلك بالتاثير في قرارات الكونغرس اذ يدعو كل حزب من وقت الى اخر اعضاؤه للاجتماع بقصد تنظيم نشاطه وتحديد مواقفه من الامور المعروضة ويسمي الجمهوريون هذه الاجتماعات (مؤتمرات) بينما يسميها الديمقراطيون (اجتماعات داخلية)، هذا ولكل من الحزبين في كل مجلس زعيم سياسي (موجه للمداولات) ومساعد له، ويعتبر موجه المداولات القائد العام للحزب بالنسبة الى المناقشات التي تدور في المجلس، ولكل من الحزبين في مجلس الشيوخ لجنته التوجيهية الا ان هاتين اللجنتين اقل نفوذاً من اللجنة التوجيهية لمجلس النواب لان اعضاء مجلس الشيوخ اقل من اعضاء مجلس النواب استسلاماً للتوجيه الحزبي[56].

ثالثاً: نظام الثنائية الحزبية والمؤسسة القضائية

تعد المؤسسة القضائية قلب النظام السياسي الأمريكي، وتتألف من المحكمة العليا بوصفها اعلى سلطة للمراجعة القضائية، وهي الحكم النهائي في تفسير الدستور، وإعلان عدم دستورية أحد القوانين[57]، ويلي المحكمة العليا مجموعتين من المحاكم، محاكم الولايات، والمحاكم الاتحادية، تقام الأولى تحت دساتير الولاية، بينما الثانية مقررة على وفق المادة الثالثة من الدستور[58]، عليه فان المحاكم الاتحادية تقوم على ثلاثة مستويات حسب ما جاء في الدستور الذي منح الكونغرس سلطة انشاء محاكم اتحادية دنيا اذا دعت الحاجة لذلك، ومن تلك المحاكم محكمة الادعاءات وهي محكمة فدرالية مختصة في الجرائم المرتكبة ضد الدولة، ومحكمة التجارة الدولية، ومحكمة الضريبة[59]، وبشكل عام فان البنية الاساسية للجهاز القضائي تتكون من: المحكمة العليا، واحدى عشر محكمة استئناف، وخمس وتسعون محكمة منطقة اضافة الى ثلاث محاكم ذات سلطات خاصة[60].

ويعين جميع قضاة المحكمة العليا بواسطة رئيس الجمهورية، بعد تصديق مجلس الشيوخ، ولا ينقص هذا التعين من وزنهم الدستوري ولا من اهميتهم، ويكونون عادة من بين الحزبين الرئيسين مع بعض الاستثناءات، وقد ادخل نظام كريم للرواتب والمكافآت[61] اضافة للتقاعد، لا يمكن بأي حال من الاحوال ان تنقص مع جواز الزيادة، يقصد به تشجيع النزاهة والرغبة عند القضاة في الاحالة الى التقاعد قبل اصابتهم بعجز الكهولة او فساد الرأي، واذا ما ثبت عدم صلاحية القاضي فانه يصبح عرضة لان يقوم الكونغرس بتوجيه ادانة له وهذه حالات نادرة الحصول[62].

ولم يضع الدستور مؤهلات معينة لاختيار القضاة، لكن اشترط ان يتم ترشيحهم من الرئيس[63] عن طريق مشورة مجلس الشيوخ وموافقته، وطبيعي ان يتشاور الرئيس حول الترشيحات مع مجلس الشيوخ من اعضاء حزبه، وعليه فان التعينات تعتمد على الاعتبارات السياسية والحزبية اكثر من الكفاءة والنزاهة[64].

ان الترشيح الى مواقع المحكمة العليا والتعينات فيها تتمتع بأهمية كبيرة وهي ذات مغزى سياسي مهم سواء بالنسبة للرئيس او الرأي العام اكثر من كل المناصب القضائية في المستويات الادنى (محاكم الولايات، محاكم المقاطعات) ومرد ذلك الى ان قضاة

المحكمة العليا يخدمون مدى الحياة، اذ تكون تعيناتهم لمدى الحياة او طالما كانوا حسني السلوك[65]، فضلاً عن التأثير الكبير الذي تحتله قراراتهم وبهذا فأن التعينات في المحكمة العليا تعد اهم تعيناً يقوم به الرئيس وهذا ما يفسر ان الرئيس والمستشارين من المقربين يقومون بتلك الترشيحات بأنفسهم وحالما تتم عملية الترشيح يعين البيت الابيض فريقاً من الاداريين وذوي الخبرة في الترشيحات وهذا الفريق مكون من شيوخ سابقين وموظفين في البيت الابيض للمساعدة في توجيه عملية الترشيح بنجاح ويتم ذلك من خلال سلسلة من الاجتماعات مع مجلس الشيوخ وخصوصاً اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ معتمدين في ذلك على احزابهم ونتيجة للمكانة التي تحتلها الترشيحات للمحكمة العليا في الرأي العام الامريكي فان كثير من الرؤساء يشغل الفرصة القليلة للتعينات في المحكمة العليا من اجل اظهار مواقفهم السياسية الى تحديد نهجهم السياسي ويتم ذلك في بعض الاحيان من خلال الوعود الانتخابية، فمثلاً قام الرئيس ريغان عام 1980 بالتعهد بتعيين اول امرأة في المؤسسة القضائية وبالفعل عند توليه الرئاسة رشح اول امرأة وهي (ساندراديا وكونر) اول امرأة للمحكمة العليا عام 1981 والتي حازت على مصادقة (99) صوتاً مقابل (صفر) وامتناع عضو واحد عن التصويت في مجلس الشيوخ[66].

ولا تقل المصادقة بالنسبة لمجلس الشيوخ اهمية عن الترشيح بالنسبة لرئيس الجمهورية ولنفس الاسباب التي ذكرت سابقاً، وعندما يتعلق الامر بالمصادقة نجد انه عندما تكون الاغلبية في مجلس الشيوخ من حزب الرئيس نفسه فهم يدعمون الترشيحات بأغلبية ساحقة، على العكس من ذلك عندما تكون الاغلبية من غير حزب الرئيس؛ لهذا فان 20% من ترشيح تعيين قضاة المحكمة العليا فشلت المصادقة عليهم من قبل مجلس الشيوخ، فالرئيس لا يستطيع ان يضمن المصادقة على ترشيحاته للقضاة بشكل روتيني من جانب مجلس الشيوخ، اذ طالما اختلف الاخير مع الرئيس في اختيار المرشحين؛ وسبب ذلك هو ان الاعتبارات الحزبية اضافة الى الاعتبارات القانونية تحتل اهمية كبيرة في عملية المصادقة[67]، الامر الذي يجعل من غير الممكن ابداً للرئيس الامريكي ان يتجاهل مجلس الشيوخ، ويلجأ الى التسويات والمساومات

في بعض الاحيان لكي يجنب نفسه وحزبه التكلفة السياسية الناجمة عن معركة التصديقات الفاشلة التي من الممكن ان تحصل عندما تكون الاغلبية في مجلس الشيوخ من الحزب الاخر[68].

المبحث الثالث: الثنائية الحزبية ومؤسسات صنع القرار غير الرسمية

ان التطور الكبير الذي حدث في الولايات المتحدة منذ نشوء المستعمرات، ادى الى زيادة دور الافراد، مما دفعهم الى تنظيم جهودهم في تنظيمات وجماعات لمحاولة التأثير في النظام السياسي والاقتصادي للدولة، وبنفس الوقت حماية مصالحهم الاقتصادية، ومن هنا ظهرت قوى من الافراد والمؤسسات الذين يتأثرون ويحاولون التأثير بسياسات الدولة خارج الاطر القانونية، فأضحت السياسات العامة في الولايات المتحدة مخرجاً لتفاعل مجموعة من المؤسسات غير الرسمية تختلف ادوارها تبعاً لمكانتها وقدرتها على التأثير في صنع القرار.

ان الحديث عن مؤسسات صنع القرار غير الرسمية تعني تلك المؤسسات التي تقدم الدعاية والدعم لكلا الحزبين الرئيسين، فكما هو معروف ان ترشيح الحزب لاسم معين على منصب الرئاسة يعني الحاجة الى الدعم وانفاق اموال طائلة فتقوم تلك المؤسسات غير الرسمية بتقديم المشورة السياسية والاموال للحزب، والذي يقدم لا يقدم بلا هدف، وانما يقدمه بشروط ولكي يتحقق له هدفاً معيناً ولخدمة اغراض خاصة لقطاعات محددة تمثلها جماعات الضغط والمصالح، ومن امثلة تلك المؤسسات التي تقدم المشورة السياسية مراكز التفكير ذات التأثير الهادف الموجه في القرارات السياسية، اما من يقدم الاموال والدعم المالي فهي كبار الشركات، ومنها شركات المجمع الصناعي– العسكري.

ومن خلال ذلكتأخذ العلاقة التبادلية بين مؤسسات صنع القرار غير الرسمية والحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة، ثلاث صور[69]:

1. اعتماد المؤسسات غير الرسمية والجماعات الضاغطة على الحزبين الرئيسين:

اذ انه غالبا ما يلجأ الحزبين الى تأسيس تنظيمات وهيئات وجماعات تبدو في

الظاهر مستقلة في تكوينها وفي اهدافها، غير انها في الواقع مرتبطة ارتباطاً عضوياً او جزئياً بالأحزاب.

2. اعتماد الحزبين على المؤسسات غير الرسمية: في بعض الاحيان يتبع حزب من الحزبين احدى المؤسسات غير الرسمية، وقد تكون هذه العلاقة معترف بها رسمياً، او قد تكون مستترة للحرص على اخفاء تدخلات المؤسسة في سياسة الحزب.
3. التعاون على قدم المساواة: قد يقوم التعاون بين المؤسسات غير الرسمية والحزبين الرئيسين على قدم المساواة، بحيث يتم تنسيق العمل ازاء قضية او قضايا عدة معروضة بصورة مؤقتة او دائمية، وهذه التحالفات تعد احدى اهم مصادر الفاعلية لجماعات الضغط ومؤسسات صنع القرار غير الرسمية للتأثير في السياسة العامة، اذ ان دعم مرشحي الاحزاب وتأييدهم للوصول الى السلطة ومن ثم التأثير في اعضاء السلطة هو ما يحقق اهداف تلك المؤسسات وجماعات المصالح، ويمكن القول ان هنالك غطاء شرعي لعمل تلك المؤسسات وتداخلها مع الاحزاب السياسية، فالقوانين الامريكية تسمح بذلك كقوانين تمويل الحملات الانتخابية، وطبيعة النظام الانتخابي الامريكي والياته، الذي يسمح للحزب بالتعاون مع مؤسسات غير رسمية لتأييد مرشح معين.

اولاً: نظام الثنائية الحزبية ومصانع الافكار

يعد الدور الذي تلعبه مراكز الفكر في الحياة السياسية من اهم خصائص النظام السياسي الامريكي، اذ تلعب هذه المراكز دوراً مؤثراً في عملية صنع السياسة، وقد نشأت هذه الجماعات كرد فعل لجمود النظام الحزبي الذي يسيطر عليه الحزبان الجمهوري والديمقراطي[70].

بيد ان الارتباط بين مصانع الافكار والحزبين الرئيسين يتخذ صيغاً مختلفة، فقليل منها يعلن انتمائه الى احد الحزبين، والاغلب منها ارتبط بالظهور بمظهر الاستقلالية، ولا يخفى على المتخصصين أن السياسة الأميركية تعتمد بشكل كبير على مراكز الفكر او ما تسمى بمصانع الافكار، والتي تمول من جماعة الضغط والمصالح

ومن اهمها المجمع الصناعي– العسكري، إذ أن المؤسسة العسكرية تمول العديد من مراكز البحوث والدراسات، ومن الجدير بالذكر إنها تعتمد في ذلك على التغذية العكسية التي تعود عليها بفوائد جمة، رغم الاموال الطائلة التي تنفقها.

ومن الضروري معرفة أن مراكز البحوث والدراسات تقسم إلى صنفين: مراكز البحث والتطوير التكنولوجي المرتبطة بشكل مباشر بشركات السلاح والبنتاغون، والمختصة بابتكار وتطوير الاسلحة المتطورة بشقيها الأسلحة الثقيلة والخفيفة، فضلاً عن الاسلحة الالكترونية التي تغذي الحرب السيبرانية[71]، بجانب التحول إلى شركات العولمة مثل شركة كوكل لتطوير المعلومات والقرصنة الحاسوبية ونظام الروبوتات، إما الصنف الثاني فهي تتمثل بـ مراكز الفكر والتي يطلق عليها مستودعات الافكار، فأنها تسيطر على الساحة السياسية الأميركية، وهي تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق الموضوعات والتمويل والمواقع، ولها التأثير الفاعل في صوغ وإدارة القرار السياسي والاستراتيجي الذي يمثل المصلحة القومية الأميركية العليا، وانها تؤثر على المؤسسات الحكومية وتأخذ دوراً في صناعة القرار السياسي[72].

ان مصانع الافكار اتسعت ليصل عددها الان قرابة (2000) منظمة مقرها الولايات المتحدة تعمل في ميدان التحليلات السياسية، وبحدود (2,500) مؤسسة أخرى مشابهة في دول العالم[73]، ومن اهم تلك المصانع، مؤسسة (راند)[74] وهي احدى اكبر مؤسسات الأبحاث الأمريكية الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاعية والشؤون الاستراتيجية، ويعمل بها أكثر من (1000) موظف وتزيد ميزانيتها السنوية عن (100) مليون دولار، ومن امثلتها ايضاً مؤسسة التراث التي تأسست عام 1973[75]، ومن امثلتها معهد كارنيغي للسلام[76]، ومعهد بروكينز[77]، ومركز دراسات المشروع الأميركي (امريكان انتربرايز)[78]، ومعهد الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) المتخصص بشؤون السياسة الخارجية[79]، وتستخدم هذه المراكز قنوات متنوعة لترويج افكارها وتسويقها، وتستعين لجان الكونغرس المختلفة بخبراء مراكز الافكار في جلسات استماع تجري دورياً للتأثير في الخيارات السياسية[80]؛ لذلك تعد تلك

المؤسسات نتاجاً امريكياً خالصاً بامتياز، فهي تؤثر في عملية صنع القرارات والاستراتيجيات عبر وسائل رئيسة وهي:[81]

1. انتاج افكار خلاقة وجديدة، واقتراح خيارات للسياسة الأمريكية.
2. توفير مخزون جاهز من الخبراء لتبوء مناصب رئيسه لدى كل ادارة.
3. تقديم صيغ جدية للحوارات حول القضايا الجوهرية.
4. مساندة المساعي الرسمية في مجالات تعنى بالتفاوض وحل النزاعات الاقليمية.
5. فضلاً عن انها تؤدي دوراً حيوياً في تقديم المقترحات للقيادة السياسية، والادارات المتعاقبة حول العديد من القضايا المتعلقة بالشؤون الداخلية والخارجية[82].

وان اهم ما يميز هذه المؤسسات الفكرية انها تأسست من لدن اصحاب تيار اليمين المتطرف الجديد، لهذا فان هذا التيار لهُ دور كبير في صنع القرارات والسياسات والاستراتيجيات على هذه المؤسسات، والجدير بالذكر ان ابرز شخصيات هذا التيار هم من اليساريين السابقين امثال (فرانسيس فوكوياما) (صاحب كتاب نهاية التاريخ)، فضلاً عن (وليام كرستول، وريتشارد بيرل، ودوغلاس فيث، وولفويتز، واليوتابراهامز، وغيرهم)، وبهذا تشكلت مجموعات تفكير سيطرت على عدد من الدوريات ومراكز النشر التي استطاعت عبر دخول اللعبة السياسية والاستثمارية في الولايات المتحدة ان تفرض ايقاعاً أخر للسياسة بدأت نذرهُا الاولى مع عهد (ريغان) واستمرت في عهد (بوش الأب) وقطفت ثمارها في عهد (جورج بوش الابن)[83]، ومن المحتمل ان تزداد في عهد الرئيس (دونالد ترمب).

كما ان اهم ما يميز هذه المؤسسات سيطرة اليهود عليها، والتأثير في تشكيل السياسة العامة من خلال اللوبي اليهودي الذي انشئ اول مصنع للأفكار خاص به في عام 1985 عندما ساعد (مارتن انديك) في تأسيس (معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط) ويمول ويُدار من قبل افراد ملتزمين التزاماً عميقاً بدعم جدول أعمال إسرائيل[84].

فقضية تمويل مراكز الفكر تلك، تكون بطريقة غير مباشرة عن طريق المؤسسات الرسمية، كونها (مستقلة) عن اي جهات غير حكومية، ولكنها تستلم الهبات والدعم المالي ضمنياً من شركات السلاح، ولوبي المجمع الصناعي العسكري، وتصطف مصانع الافكار بتوجهاتها مع الاحزاب السياسية ذات الاتجاه المشابه لها، حيث نجد ان مراكز الافكار ذات الاتجاه المحافظ تميل الى الحزب الجمهوري، اما التي تحمل توجهات ليبرالية تقدمية فإنها تتحالف مع الحزب الديمقراطي، وتضع تلك المراكز الفكرية الاسس والبرامج التي يتبناها الحزبين الديمقراطي والجمهوري[85]، كما ان اعضاء مراكز التفكير تلك قد يكونون هم من بين اعضاء الحزبين، وهكذا أصبح معروفاً في الحياة السياسية الأميركية ما يطلق عليه الباب الدوار أي ان هناك العديد من كبار المسؤولين ينضمون إلى الإدارات المتعاقبة قادمين من مراكز الأبحاث، ومن ثم بعد انتهاء وظيفتهم ينتقلون إلى مراكز الأبحاث في فترة انتظار للعودة مجدداً إلى المناصب الحكومية مع إدارة جديدة أخرى، وهكذا تستمر في دورة لا نهاية لها[86]، مثال على ذلك فقد شهدت إدارة الرئيس جورج وولكر بوش ان يحتل مناصب رفيعة في إدارته مسؤولون قادمون من مراكز الفكر، ومن اولئك مثلاً وزيرة الخارجية الأميركية كوندليزا رايس من جماعة المشروع الأميركي، ويولا دومرينسكينائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية كانت نائب رئيس ومديرة لمجلس العلاقات الخارجية قبل انضمامها للوزارة، وجون بولتون نائب وزير الخارجية للأمن الدولي وحظر انتشار الأسلحة ثم مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سابقا، كان نائباً لرئيس معهد امريكان انتربرايز، وجيمس كيلي مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادي كان رئيساً لقسم شؤون المحيط الهادي في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS)، وكيم هولمز مسؤولة شؤون المنظمات الدولية في الخارجية، كانت نائب رئيس معهد التراث، وفي الدفاع نجد ان وزير الدفاع الاسبق دونالد رامسفيلد كان يعمل رئيساً لمؤسسة راند، ونائب الوزير بول ولفوفيتز رئيساً لمعهد جونز هوبكنز، الذي

جاء إليه أيضا من منصب حكومي رفيع المستوى في الدفاع سابقاً خلال عهد بوش الأب[3]).

ثانياً: نظام الثنائية الحزبية والمجمع الصناعي–العسكري

يتكون المجمع الصناعي– العسكري، من مجموعة من الشركات الصناعية الناشطة في مجالات التصنيع العسكري، ويمارس هذا المجمع كل أساليب الضغط للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأميركية، بحيث تركز على نشوب الحرب وتفجير الصراعات بما يعزز من قدرة المجمع على تصريف انتاجه[87]. وهذا المجمع يشكل اقوى مؤسسة اقتصادية في الولايات المتحدة وله دور بارز في المؤسسة السياسية والقرارات والسياسات والاستراتيجيات، ويمول العديد من الجهات منهم الحزبين الأموكيين الجمهوري والديمقراطي[88]، ويعتمد بالدرجة الاساس على التطوير والابتكار للسلاح، الذي يجد صداه لدى البنتاغون، إذ ان الهيمنة والتفرد الاميركي يحتم احتكار التقنيات الجديدة لضمان المحافظة على المكانة العظمى للولايات المتحدة، كما أن صناع السياسة دوماً ينتبهون إلى ما يغير قواعد اللعبة وهو العامل التكنولوجي في الحرب والردع[89].

وبما ان المؤسسة العسكرية الامريكية، تعد اكبر زبون للمؤسسة الصناعية العسكرية وهي الضمانة الثابتة لحفظ وتيرة انتاجها، فيمكن القول ان المجمع الصناعي–العسكري له دور بارز في صنع القرارات والاستراتيجيات، ويدفعها في ذلك مقاربتان فريدتان في تشكيلهما:[90]

1. ان دور الجيش الامريكي خارج البلاد بات يمثل منشطاً مهماً للإنتاج الصناعي–العسكري ولعملية تصريف هذا الانتاج في اسواق جيوش الدول الحليفة وفي المناطق الساخنة في العالم.
2. إن الأنظمة الحربية الأمريكية تعمل على استغلال الالوف من الشبان والعاطلين عن العمل، وهذا بدوره يسهم في تخفيف المعضلة الاجتماعية المتمثلة بالبطالة.

وتتمثل قدرة المجمع الصناعي–العسكري على التأثير في مجرى الحياة السياسية إنطلاقاً من قدرته على تقديم المساعدات المالية الضخمة لمرشحي الحزبين الرئيسين آملاً في وصولهمللسلطة ليأخذوا على عاتقهم حماية مصالح هذه الشركات وتعزيزها، فالصناعات الحربية تحقق أرباحاً جمة، وتغطي برامج المساعدات الواسعة، والتي أسهمت في تقديمها دوراً مميزاً، في دعم الدبلوماسية الأمريكية وحثها على ترجيح خيارات اللجوء إلى استخدام القنوات القتالية، اذ قدر حجم المساعدات في شكل معونات عسكرية خارجية بما يقارب 374 مليار دولار استفادت منها أكثر من مئة دولة[91]، وفق ذلك يتضح ان بنية المجمع الصناعي– العسكري تتألف من طيف واسع من المصالح والهويات التي تتقاسم شراكة موضوعية هدفها تحقيق المصالح الأساسية لكل منها، وان هذه الشراكة تتمحور أساساً بين ثلاثة مستويات أساسية، تضم الأولى أصحاب الصناعات الحربية، في حين تضم الثانية المسؤولين الحكوميين المرتبطين مصلحياً واقتصادياً، أو من ذوي السلطة بالشركات الصناعية الحربية، فيما يضم المستوى الثالث بعضاً من نواب السلطة التشريعية التي تستفيد من الإنفاق الحكومي الحربي[92].

فمصطلح المجمع الصناعي– العسكري يصف العلاقة المالية والسياسية القائمة بين ثلاثة جهات فاعلة ومؤثرة هي[93]:

1. المشرعين (الكونغرس ومجلس الشيوخ).
2. القوات المسلحة الوطنية (البنتاغون) ومراكز الفكر المرتبطة به.
3. الصناعة العسكرية الداعمة لها(شركات السلاح).

وفق ذلك يتمتع المجمع الصناعي العسكري بدور كبير في سياسة الولايات المتحدة وصنع القرار والتأثير في السياسة الخارجية الأميركية، عن طريق جماعة الضغط والمصالح وتمويلها للحزب الجمهوري بشكل اساسي فضلاً عن الديمقراطي، فهي غالباً تدعم مرشح الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية، كما ان لها دوراً فعالاً في المؤسسة التشريعية (الكونغرس) والمؤسسة العسكرية (البنتاغون)، من خلال لجنة العمل السياسي لشركات السلاح الأميركية التي تمول عدد كبير من اعضاء الكونغرس،

عن طريق نفقات شهرية على شكل راتب شهري ضمن حد مشروع لتسيير اعمالها، ولجنة الخدمات العسكرية لمجلس النواب التي تقدم المشورة وتشرعن زيادة النفقات العسكرية[94]، اذ تمول لجنة العمل السياسي لشركات السلاح، 415 عضواً في مجلس النواب، 180 منهم ديمقراطيين، وبمبلغ معدلهُ 33,699 الف دولار لكل عضو، ليصبح المبلغ الكلي 6,065,908 دولار، في حين أنها تمول 235 عضواً جمهورياً بمبلغ معدلهُ 45,208 لكل عضو، ليصبح المبلغ الكلي 10,624,095 دولار، وبذلك يبلغ عدد الأعضاء الكلي من الديمقراطيين والجمهوريين 415 عضواً، وأن المبلغ الكلي لتمويلهما بلغ 16,689,999 مليون دولار، ومن الجدير بالذكر ان لجنة العمل السياسي لشركات السلاح PACs استبعدوا تمويل النواب المستقلين، وان سبب انحياز التمويل للنواب الجمهوريين من حيث العدد والنقد،يعود إلى ان رئاسة الكونغرس واغلب اعضاءه من الحزب الجمهوري، وان الفيصل النهائي لاتخاذ القرار يعود لهم في الغالب[95].

اما بالنسبة لتمويل لجنة العمل السياسي لشركات السلاحلمجلس الشيوخ، فانه تم تمويل 99 منهم من اصل 100 عضو، بمبلغ معدلهُ 48,423 دولار ليكون المبلغ الكلي للتمويل مقدراً بـ 4,793,837 دولار، إذ أنهم يمولون 44 عضواً من الديمقراطيين بمبلغ معدلهُ 38,951 دولار ليكون المبلغ الكلي لتمويل اعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين مقدراً بحوالي 1,713,883 دولار، في حين تم تمويل 54 عضواً جمهورياً بمبلغ معدله 56,823 دولار ليكون المبلغ الكلي لتمويل اعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين مقدراً بـ 3,068,454 دولار، ليتبقى عضواً واحداً مستقلاً تم تمويلهُ بمبلغ قدره 11,500 دولار، وإن سبب ميل لجنة العمل السياسي لشركات السلاح PACsلتمويل الجمهوريين بنسبة اكبر يعود ايضاً إلى ان عدد اعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين أكثر من عدد الديمقراطيين، فالرئاسة والغلبة لهم في التصويت لاتخاذ القرارات[96].

ويبدو من خلال ما تقدم ان الثورة التكنولوجية التي تتدفق نتائجها على عالمنا، والحروب التي تتصاعد كل يوم تساعد أطراف المجمع الصناعي– العسكري، وتزيد من قدراتهم وتمكنهم من السيطرة على برامج الإدارة ومخصصات إنفاقها، خصوصاً ان قوة أموالهم توفر لهم تأثيراً فادح التكاليف على مؤسسات الفكر والعلم، وعلى قدرتهم في التأثير على الحزبين الرئيسين.

ثالثاً: نظام الثنائية الحزبية والمحافظين الجدد

تعود جذور المحافظون الجُدد إلى مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين، عندما تصدروا لمحاربة الشيوعية وعملوا على عدم انتشارها بتياراتها المختلفة، وازداد هذا الدور اتساعا في حقبة الخمسينات حتى السبعينات، ثم تحولوا إلى أقصى اليمين العسكري الداعي إلى هيمنة الولايات المتحدة على العالم، وثمة فارق بين اليمين المحافظ الجديد واليمين الديني الموجود في الحزب الجمهوري أيضا[97]،إذ يسيطر على اليمين المحافظ الجديد مفهوم الواقعية في تصوراته المتعلقة بالسياسة المبني على زيادة قوة الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً، فالقوة لديهم هي الأساس في العلاقات الدولية أما اليمين الديني، فيعدّد أكثر تعصباً،ويؤسس نفسه على رؤية بروتستانتية– يهودية لنهاية العالم، وينظرون إلى معركة هرمجدون[98]، محوراً لتفكيرهم، وأساساً في تأييدهم للسياسات الداخلية والدولية[99]، بينما يجمع المحافظون الجُدد موضوعات مشتركة هي[100]:

1. إيمان نابع من اعتقاد ديني بان الوضع الإنساني يعرّف بأنه اختيار بين الخير والشر.
2. التأكيد بأن المحدّد الجوهري للعلاقة بين الدول هو القوة،والرغبة في استخدامها.
3. التركيز بشكل أساسيّ في الشرق الأوسط،والإسلام العالميّ بوصفهما يمثلان التهديد الرئيس للمصالح الأمريكية في الخارج[101].

كما ركز المحافظون الجدد، على مشروعهم المعروف باسم (مشروع القرن الأميركي الجديد)، والذيأريدمنهأنيكونقرناًأميركياًمندونمنازع[102]، من خلال فرض الهيمنة الأميركية

على العالم بعد ان انفردت الولايات المتحدة بزعامته اثر تفكك الاتحاد السوفيتي، وقد وقع على المشروع في 3 حزيران عام 1997 دونالد رامسفيلد، وديك تشيني، وبول وولفيتز، وجيف بوش، وزالماي خليل زاده، وايليوتابرهامز، وغاري باور، ووويليام بينيت، وميدجديكتر، وفرانسيس فوكوياما (قبل انشقاقه عن المحافظين الجدد)، ولويس ليبي، ونورمان بودهوريتز، وبيتر رودمان، وجيني غارنر، ووجهوا رسالة إلى الرئيس بيل كلينتون تطالبه بضرورة:[3])

أولا: زيادة ميزانية الدفاع لتحديث القوات الأميركية وتحمل مسؤولياتها العالمية.

ثانيا: تعزيز العلاقات مع الدول الديمقراطية الحليفة وتحدي نظم الحكم المعادية للمصالح والقيم الأميركية.

ثالثا: تعزيز ودعم عملية الإصلاح السياسي والحرية الاقتصادية في الخارج.

رابعا: قبول الولايات المتحدة بدورها الفريد في الحفاظ على نظام عالمي موات للأمن والرخاء الأميركي، إلا ان هذا المشروع لم يرى النور إلا بعد مجيء الإدارة الأميركية برئاسة جورج وولكر بوش[(103)]؛ وذلك لان الحزب الجمهوري اكثر ميلاً الى الاتجاه المحافظ داخل الساحة الامريكية، وبهذا فان المحافظين الجدد هم اقرب الى الحزب الجمهوري منه الى الحزب الديمقراطي، وهذا يبدو واضحاً من خلال البرامج التي يتبناها الحزب والتي تجسد اهداف الاتجاه المحافظ بشكل تام لاسيما القضايا المتعلقة بالسياسة الدفاعية (التشدد والميل الى استخدام القوة العسكرية على الوسائل الدبلوماسية والدفاع الصاروخي والاجهاض والصلاة في المدارس)، الى غيرها من القضايا التي احتلت على اهتمام الراي العام وكذلك الحال في برامج الحزبين الديمقراطي والجمهوري فضلاً عن التطورات التي طرأت والتي دفعت الحزب الجمهوري الى ان يكون ممثلاً لهذا التيار بشقيه الديني والسياسي[(104)]، اذ شكلت احداث ايلول 2001 مع تسلم الجمهوريون الادارة، محطة اساسية للمحافظين الجدد لكي يسفروا عن طموحهم في ادارة النظام الدولي عبر ما يسموه الحرب على الارهاب والتي تحولت الى حروب هيمنة وتغيير، خاصة بعد ان ساند اليمينيون المسيحيون[(105)] الحزب الجمهوري وادارته الجديدة برئاسة جورج وولكر بوش[(106)].

ومما زاد من اهمية المحافظين الجدد دعم اللوبي المعرف باللجنة الامريكية– الاسرائيلية للشؤون العامة(ايباك)، ومناصرتهم لسياسة المحافظين الجدد، التي تصببباتجاه مناصرة إسرائيل، اذ استطاعت تلك اللجنة ومن خلال اعضاء الكونغرس من المحافظين الجددالتأثير في القرارات الأمريكية، كذلك فان العلاقة ما بين حزب الليكود الإسرائيلي مع المحافظين الجدد كان له صداه في زيادة نفوذ الجمهوريين، ودخول شخصيات من الحزب الى الاتجاه المحافظ الجديد، امثال دوغلاس فيث، جون بولتون، دونالد رامسفيلد، ريتشارد بيرل وبول وولفوفيتز، إذ تقوم جماعة المحافظين الجدد بالضغط على الحكومة الأميركية من خلال التأثير بالانتخابات، عن طريق توفير (60%) من موارد الحملات الانتخابية المناصرين لإسرائيل[107].

الخاتمة

نخلص من كل ما سبق في بحثنا ان هنالك دور طبيعي لعبته الظروف البيئية والمجتمعية في نشأة الاحزاب السياسية الامريكية والتي انبثق منها نظام الثنائية الحزبية، وبتطبيق منهجية الدراسة وتحديد العلاقة المتبادلة بين الثنائية الحزبية ومؤسسات النظام السياسي الرسمية وغير الرسمية، تصدق الفرضية بأن هناك تأثيراً فاعلاً في تشكيل الثنائية الحزبية من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بالمقابل فأن تأثير الثنائية الحزبية واضح على تلك المؤسسات، وعليه فان بروز الحزبين الرئيسين (الديمقراطي والجمهوري)، يمثلان اقطاب الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة، وتلك الثنائية تؤثر تأثيراً مباشراً على كل مفاصل الحياة الامريكية، مما ينتج عملية تأثير وتأثر معقدة ما بين النظام الحزبي القائم على الثنائية ومؤسسات الدولة وظيفياً، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن ايجازها بما يلي:

1. ان تبلور النظام الحزبي الامريكي القائم على الثنائية الحزبية للحزبين الرئيسين الديمقراطي والجمهوري، جعل من الصعوبة بمكان ظهور حزب ثالث، وان ظهور حزب ثالث ليس بالمهمة المستحيلة وانما يجب ان

يكون الحزب المنافس الثالث جدير بان يخرج احد الحزبين الرئيسين خارج حلبة السلطة.

2. ان استقرار نظام الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة منذ عام 1800 ولحد الان، ادى الى تداخل عمل الحزبين مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مما يعزز بقاء الحزبين في السلطة، ومن ثم استمرار العلاقة التقليدية بين الحزبين والنظام السياسي الامريكي بمؤسساته المختلفة، كما ان النظام الحزبي القائم على بنية حزبية تنظيمية تعزز ادوارها الداخلية على بقاء الثنائية الحزبية، وتأثر من خلال ذلك وظيفياً على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

التوصيات: من خلال ما توصلت اليه اهداف البحث فقد ارتكز الى جملة توصيات، اهمها:

1. لا يمكن عزل النظام الحزبي القائم على الثنائية الحزبية عن النظام السياسي اذ انه اصبح جزء مهماً من النظام يؤثر ويتأثر وظيفياً بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.
2. ان دراسة النظام الحزبي في الولايات المتحدة، يعزز من خصوصية النظام السياسي الامريكي، القائم على جمود الثنائية الحزبية، التي ظهرت عبر تطور تاريخي نابع من حاجة الامة الامريكية وليس فرضاً من الخارج.
3. ان تداخل النظام الحزبي في الولايات المتحدة، يتطلب ان يحافظ كل من الحزبين الرئيسين (الجمهوري والديمقراطي)، على علاقات مستمرة داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والحرص على التعاون والاعتماد على تلك المؤسسات للبقاء اطول فترة في السلطة وهذا ما تسعى اليه الاحزاب بصيغ مختلفة.

الهوامش

[1]) Judson L. James, American Political Parties, Harper & Row, Publisher, U.S.A, 1974, P.p. 32-33.

[2]) الكسندر هاملتون وجيمس ماديسون وجون جاي، الاوراق الفيدرالية، ترجمة: عمران ابو حجلة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص 626.

[3]) طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990، ص 152.

[4]) George C. Edwards, Martin P. Watenberg, and Robert L. Linberry, Government in America: People, Politics, and Policy, Adeson- Wesley Education Publisher Inc., U.S.A, 2002, P.235.

[5]) Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry and Jerry Goldman, The Challenge Of Democracy: Government In America, Houghton Mifflin Company, U.S.A, 2001, P.241.

[6]) Stephen V. Monsma, American Politics: A System Approach, 2nd Ed. The Dryden Press, U.S.A, 1973, P.133.

[7]) احمد محمود قناوي، اثر النظام السياسي على الاحزاب دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010،

[8]) Theodore J. Lowi and Benjamin Ginsberg, American Government: Freedom and Power, 7th ED, Norton Company, U.S.A, 2002, P.277.

[9]) Jillson Calvin C. American Government: Political Development and Institutional Change, Taylor & Francis Rout ledge, 5th ED. United States, 2009, P.166.

[10]) هنري بامفوردباركيز، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة: علي البديري، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص 307.

[11]) Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry and Jerry Goldman, Op. Cit, P.241.

[12]) Susan Welch and Others, American Government, 2nd Ed, west Publishing Company, U.S.A, 1995, P.175.

[13]) William Nisbet and Walter Bean Burnham, The American Party Systems, Oxford University Press, London, 1967, P.56.

[14]) Susan Welch and Others, American Government, Thomson Learning, Inc, U.S.A, 2001, Pp.147- 148.

[15]) Susan Welch and Others, American Government, Op.Cit. P. 148.

[16]) George C. Edwards, Martin P. Watenberg, and Robert L. Linberry, Op.Cit, P.247.

[17]) Benjamin Ginsberg, Theodore J. Lowi and Margaret Weir, We The People, W.W Norton & Company, U.S.A, 6th Ed, 2007, P.344.

[18]) الجدول من اعداد الباحث استناداً الى المصدر السابق نفسه، ص 344.

[19]) James Q. Wilson and John J. Dilulio, American Government: Institution and Politics, 9th,Ed, Hougton Mifflin Company, U.S.A, 2004, P.173.

[20]) لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996، ص 85.

[21]) Thomas R. Dya, Politics in America, Prentice Hall, U.S.A, 4th, Ed, 2001. P.224.

[22]) Susan Welch and Others, American Government, Op.Cit. P.156.

[23]) الجدول مشتق من احصائيات رسمية صادرة من موقع مجلس الشيوخ الامريكي على الرابط الالكتروني:
http://www.senate.gov/history/partydir.htm.

[24]) تعادل الاصوات مع الحزب الجمهوري.

[25]) من 3 يناير 2001 الى 20 يناير 2001 ومن 6 يونيو 2001 الى 12 نوفمبر 2002 الاغلبية في مجلس الشيوخ للحزب الديمقراطي.

[26]) من 20 يناير 2001 الى 6 يونيو 2001 ومن 12 نوفمبر 2002 الى 3 يناير 2003 الاغلبية في مجلس الشيوخ للحزب الجمهوري.

[27]) الجدول مشتق من احصائيات رسمية من موقع مجلس النواب الامريكي على الرابط الالكتروني:
http://www.history.house.gov/institution/partydivisions/party-divisions/5november2018.

[28]) نصر محمد علي، النظام الحزبي والسياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية البنية والاداء، المركز الثقافي للطباعة والنشر، بابل، 2014، ص ص 125–126.

[29][33]) وائل محمد اسماعيل، قوى الحسم في الانتخابات الامريكية لعام 2004، المجلة السياسية الدولية، العدد 1، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005، ص ص 55–57.

[30][34]) احمد سرحان، القانون الدستوري والانظمة السياسية، دار الحداثة، بيروت، 1980، ص ص 220–221.

[31]) وائل محمد اسماعيل، قوى الحسم في الانتخابات الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص ص 55–57.

[32]) صالح جواد الكاظم وعلي غالب، الأنظمة السياسية، كلية القانون، جامعة بغداد، 1990، ص 81.

[33]) مصطفى ابو زيد فهمي، مبادئ الانظمة السياسية النظام البرلماني– النظام الرئاسي– النظام الاسلامي، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 156.

[34]) لويس فيشر، سياسات تقاسم القوى الكونغرس والسلطة التنفيذية، ط 3، ترجمة: مازن حماد وسعد ابو دية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 31.

[35]) عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988، ص 292.

[36]) يحيى الصباحي، النظام الرئاسي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، 1991، ص 128.

[37]) المصدر نفسه، ص 61.

[38]) احمد شوقي محمود، مصدر سبق ذكره، ص 614.

[39]) داود مراد حسين الداودي، النظام السياسي والدستوري في الولايات المتحدة الامريكية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص 140.

[40]) شمران حمادي، النظم السياسية، ط 3، الحرية للطباعة، بغداد، 1978، ص 199.

[41]) داوود مراد حسين الداودي، النظام السياسي والدستوري، مصدر سبق ذكره، ص 142.

[42]) علي جاسم الشمري، خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها نماذج مختارة الولايات المتحدة–الهند–العراق، دار السنهوري، بغداد، 2016، ص 151.

[43]) شمران حمادي، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 190.

[44]) مصطفى ابو زيد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 140.

[45]) هذه المدة في الواقع قصيرة جداً، وتساعد على وضع الاعضاء تحت رحمة ناخبيهم، الا ان اجراء الانتخاب كل عامين يؤدي الى اعادة انتخاب مجلس النواب في منتصف فترة ولاية الرئيس الامريكي، الامر الذي يؤدي الى تحول في الاغلبية الحزبية القائمة في مجلس النواب وقت انتخاب الرئيس وهذا التحول في الاغلبية قد يكون لصالح حزب الرئيس مما يدعم موقفه ويؤكد الثقة فيه، او قد يكون التحول لصالح حزب المعارضة الامر الذي يؤدي الى نتائج عكسية... انظر: احمد شوقي محمود، مصدر سبق ذكره، ص 488.

[46]) ارنست س. جريفيث، مصدر سبق ذكره، ص 34.

[47]) حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001، ص 260.

[48]) علي جاسم الشمري، خصائص الدولة الفيدرالية وتطبيقاتها، مصدر سبق ذكره، ص 152.

[49]) مصطفى ابو زيد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 141.

[50]) ارنست س. جريفيث، نظام الحكم، مصدر سبق ذكره، ص 30.

[51]) المصدر نفسه، ص 30.

[152]) نعمان الخطيب، الاحزاب السياسية ودورها في الحكم المعاصر، مصر ،1965 ص 589.

[253]) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: سامي الدروبي وجمال الآتاسي، دار المشرق 1980، ص 396.

[354]) نعمان الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 589.

[55]) ارنست س. جريفيث، نظام الحكم، مصدر سبق ذكره، ص 31.

[56]) شمران حمادي، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 212.

[57]) ديوويتلوكارد،الفيدرالية الاميركية،ترجمة: لجنة من الاساتذة الجامعيين، دار الافاق الجديدة، بيروت، 1969، ص 43.

[58]) تحدد المادة الثالثة من الدستور الامريكي، اساس نظام المحاكم وينص على ان ((تناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة ومحاكم ادنى درجة حسب ما يقرر الكونغرس وينشئه من وقت لأخر)).

[59]) منصف السلمي، صناعة القرار الامريكي، مركز الدراسات العربي الاوربي، واشنطن، 1997، ص 183.

[60]) ياسين محمد حمد العيثاوي،الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي،دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 41.

[61]) عبد الرحمن سليمان الزيباري، السلطة القضائية في النظام الفدرالي دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2013، ص 164.

[62]) ارنست س. جريفيث، نظام الحكم في امريكا، مصدر سبق ذكره، ص 153.

[63]) عبد الفتاح ياغي، الحكومة والادارة العامة في الولايات المتحدة الامريكية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 208.

[64]) تمثل الاعتبارات السياسية الرغبة في تعيين قضاة يشتركون مع الرئيس بوجهات نظر سياسية وايديولوجية،او يمثلون جماعات دينية فقد جرت العادة أن يكون أحد أعضاء المحكمة يهودياً وآخر مسيحياً بروتستانتياً، او عرقية او هم من ولاية او منطقة معينة...للمزيد انظر: نصر محمد علي، تعينات السلطة القضائية في الولايات المتحدة الامريكية دراسة في دور النظام الحزبي، مجلة الدراسات الدولية، العدد 56،مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد،2013، ص 152.

[65]) ياسين محمد حمد العيثاوي، الكونغرس والنظام السياسي الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص 44.

[66]) جعفر عزيز محسن، دور النظام الحزبي في النظام الحزبي في النظام السياسي دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، بغداد، 2017، ص 165.

[67]) Christopher J. Bosso, John H.Portz and Michael C. Tolley, American Government, Conflict, Compromise Citizenship, West View Press, U.S.A, 2000, P.484.

[68]) جعفر عزيز محسن، مصدر سبق ذكره، ص 166.

[69]) رغد علي حسن، جماعات الضغط والسلطة التشريعية في الولايات المتحدة الامريكية دراسة حالة منظمة ايباك، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2016، ص 126.

[70]) هشام محمود الاقداحي، النفوذ وصناعة القرار السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2017، ص 116.

[71]) يقصد بالحرب السيبرانية عمليات الفضاء الالكتروني واستخدام وسائل واساليب قتال ترقى الى مستوى النزاع المسلح او تجري في سياقه ضمن المعنى المقصود في القانون الدولي الانساني، وهي الجيل الخامس من الحروب، وتكمن خطورة الحرب السيبرانية من الهجمات المحتملة للحواسيب او الشبكات التابعة للدولة مما يعرضها للاختراق او الاعاقة، وبالتالي قد يجعل هذا الامر المدنيين عرضة لخطر الحرمان من الاحتياجات الاساسية مثل مياه الشرب والرعاية الطبية والكهرباء وغيرها.

[72]) إيرلتيلفورد، الحرب في القرن الحادي والعشرين، في مجموعة مؤلفين، هكذا يصنع المستقبل، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 174.

[73]) علي وجيه محجوب،اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية في القرن الحادي والعشرين ومستقبل النظام الدولي الجديد، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2006، ص ص 34-35.

[74]) تأسست مؤسسة راند عام 1946 بعد الحرب العالمية الثانية، من جانب القوة الجوية الأميركية، وهي مؤسسة متخصصة في قضايا الدفاع والاستراتيجية الأميركية الأمنية والدفاعية، تعمل بشكل وثيق مع وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، وقد بنت الولايات المتحدة الأميركية استراتيجيتها الدفاعية ومفهومي الردع والاحتواء خلال الحرب الباردة عبر بحوث وافكار هذه المؤسسة... انظر: مجموعة باحثين، مراكز الدراسات الأميركية وصناعة القرار، مركز الدراسات الأميركية، دمشق، 2008، ص 100.

[75]) مؤسسة التراث هي مؤسسة ابحاث يمينية مهمتها الاساسية الصياغة والترويج للسياسات العامة المحافظة ويفتخر هذا المركز بنفسه بان افكاره المحافظة تطبق في التعامل مع القضايا السياسية المهمة اليوم، ويذكر ان هنالك العديد من اعضاء المؤسسة يتبوؤون مراكز حساسة في الدولة.. انظر: نصر محمد علي، النظام الحزبي واثره في اداء النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، اطروحة دكتوراه، مصدر سبق ذكره، ص 265

[76]) يمكن اعتبار أول (مصنع فكر) أنشئ في الولايات المتحدة هو معهد كارنيغي للسلام العالمي، الذي تأسس في عام 1910، لهدف إجراء الأبحاث في أسباب نشوب الحروب والدعوة إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، واحتل إنشاء هذا المعهد أهمية حيوية خاصة مع نشوب الحرب العالمية الأولى.. انظر: جيمس ج. ماكغان، مؤسسة الفكر وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على رابط الموقع الالكتروني: http://usinfo.state.gov.

[77]) معهد أو مؤسسة بروكينز، كان له دور مهم في تدعيم سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية خلال الأزمة الاقتصادية (1929–1933)، وعد مركزاً ليبرالياً يمد الحزب الديمقراطي بالأفكار والآراء والكفاءات البشرية، وتبلغ الميزانية السنوية للمعهد حوالي (11) مليون دولار ويعمل فيه أكثر من (100) شخص.. انظر: http://www.brook.edu .

[78]) تجدر الإشارة إلى ان مركز دراسات المشروع الأميركي هو الذي صك وأشاع تداول تعبير (الدول المارقة) وهو تعبير أدبي لم يلبث أن تحول إلى استراتيجية حرب، بلغ عدد أعضائه المؤسسين (25) شخصاً بينهم رامسفيلد وديك تشيني وولفوفيتز، ولهم مؤيدون كثر في مؤسسات أبحاث ووسائل إعلام، وتقوم رؤية هذا المشروع على السلم الأميركي المرتكز على التفوق عسكري وإرادة للمواجهة من جانب واحد، حتى لو اقتضى الأمر مواجهة أي قوة إقليمية أو عالمية محتملة قبل أن تهدد مصالح الولايات المتحدة.. ينظر: حر بعاصيري، إدارة بوش والصراع بين الصقور، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الالكتروني: http://www.bintjbeil.com.

[79]) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies)، أنشئ في عام 1962 كمؤسسة بحثية خاصة تابعة لجامعة جورجتاون، ثم ما لبث أن تبنى اتجاهاً يمينياً محافظاً، وكان هنري كيسنجر وزبيغنوبرجنسكي قد عملا في هذا المعهد بعد انتهاء عملهما الحكومي، ينظر: http://www.csis.org .

[80]) رغد علي حسن، مصدر سبق ذكره، ص 100.

[81]) منذر سليمان، دولة الامن القومي وصناعة القرار السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 325، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 35.

[82]) مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 139.

[83]) عماد فوزي شعيبي، السياسة الامريكية وصياغة العالم الجديد والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي الى التدخل الاستباقي، دار كنعان، دمشق، 2003، ص 89.

[84]) جون ميرزهايمر ووالت، اللوبي الاسرائيلي وسياسة امريكا الخارجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 327، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 40.

[85]) رامزي كلارك واخرون، الامبراطورية الامريكية صفحات من الماضي والحاضر، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ص 176.

[86]) بايكرسبرينغ، مؤسسة هيرتيج التأثير في النقاش حول الدفاع بالصواريخ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على رابط الموقع الالكتروني: http://www.al-nahda.com/booklmore.php .

[3])منذر سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ص 38–39.

[87]) عبير رضوان، السياسة الخارجية الأميركية في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية، بيروت، 2011، ص 30.

[88]) باسل محمود سلوم، المجمع الصناعي– العسكري والاعلام الامريكي ودورها في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية 1990– 2002، رسالة ماجستير، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002، ص 60.

[89]) مجموعة باحثين، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014، ص 73.

[90]) نصر محمد علي الحسيني، اطروحة دكتوراه، مصدر سبق ذكره، ص 252.

[91]) محمد جاد، المعونة الخارجية والأبعاد الأمنية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1997، ص 102.

[92]) آسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1997، ص ص 89–90.

[93]) عامر هاشم عواد، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الأميركية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد)، العدد 114، ط 1, 2011، ص 48.

[94]) منير جبر خضير المعموري، جماعات الضغط وأثرها على صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأميركية دراسة تطبيقية، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، 2016، ص 35.

[95]) نور صبحي علي النجار، دور المجمع الصناعي العسكري الأميركي في الأزمات الدولية بالشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2018، ص 94.

[96]) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على رابط الموقع الالكتروني:
https://www.opensecrets.org/industries/summary.php?ind=D&cycle=2016.

[97]) عبد العزيز شادي، المحافظون الجُدد والشرق الأوسط المصادر الداخلية والقابليات الإقليمية للسياسة الأمريكية، مركز الدراسات الأمريكية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص 12–13.

[98]) هرمجدون: كلمة عبرية مكونة من مقطعين: هر بمعنى: جبل، ومجيدو، وهو وادي في أرض فلسطين، وهي المنطقة التي ستقوم بها المعركة الاخيرة وفق المعتقد الأصولي المسيحي، وهي معركة نووية مدمرة، يجيء المسيح، المخلص من السماء بمجرد وقوعها ليأخذ أتباعه ويرفعهم فوق السحاب، حتى لا يعانوا أهوال الحرب الضروس.. أُنظر: رضا هلال، المسيح اليهودي ونهاية العالم المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2001، ص ص 257–258.

[99]) عبد العزيز شادي، مصدر سبق ذكره، ص 13.

[100]) ستيفان هالبروجونثان كلارك، التفرد الأمريكي المحافظون الجدد والنظام العالمي، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص 20.

[101]) منهل الهام عبد عقراوي وأحمد محمود علو السامرائي، مناهج واساليب السياسة الخارجية، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016، ص 313.

[102]) عبد علي كاظم المعموري، المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأميركية مواجهة في قلب الأرض، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2017، ص 11.

[3]) محمد ماضي، هيمنة المحافظين الجدد، على رابط الموقع الالكتروني: www.swissinfo.org.

[103]) إرونستلزر وآخرون، المحافظون الجُدد، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص 25.

[104]) جمال سلامة، اسباب وادوات سيطرة المحافظون الجدد على الساحة الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 166، مركز الاهرام، القاهرة، 2006، ص 53.

[105]) وهم ما يعرفون باسم انصار المسيحية الصهيونية، التي تؤمن بأن قيام دولة اسرائيل ضرورة حتمية، لأنها تتمم تنبؤات الكتاب المقدس، وتشكل المقدمة لمجيء المسيح الثاني، وهو ما يؤمن به المحافظين الجدد, ويعتقد الصهاينة المسيحيون أن من واجبهم الدفاع عن الشعب اليهودي بشكل عام وعن الدولة العبرية بشكل خاص, حيث يشكلون جزءاً من اللوبي المؤيد لإسرائيل.. انظر: فوزي حسن حسين, التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول الولايات المتحدة الأميركية نموذجاً, مكتبة مدبولي, القاهرة، 2013, ص 173.

[106]) منعم العمار، الولايات المتحدة بعد المحافظين الجدد هل تجرؤ على رؤية ذاتها، مجلة قضايا سياسية، العددان 19–20، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2010، ص 9.

[107]) عبد الامير عبد الحسن إبراهيم، المنهج الواقعي وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009، ص 140.